الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/48/7/Add.13*
28 June 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
البندان ١٢١ و ١٢٣ من جدول الأعمال

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥

اعادة تنظيم ادارة شؤون الادارة والتنظيم

التقرير الرابع عشر للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن إعادة تنظيم إدارة شؤون التنظيم والإدارة (A/C.5/48/72). واجتمعت اللجنة، أثناء نظرها في التقرير، بوكيل الأمين العام لإدارة شؤون التنظيم والإدارة، وتلقت معلومات إضافية استجابة لطلباتها.

٢ - وتقدم الفقرات من ١ الى ٥ معلومات أساسية عن هذا التقرير؛ ويشير الأمين العام في الفقرة ٥ من تقريره الى تقرير اللجنة الاستشارية بشأن الوظائف العليا (A/C.5/48/9 و Corr.1 و Add.1)، ولا سيما توصيتها بأن يعيد الأمين العام تقديم اقتراحيه بشأن هيكل الرتب العليا في إدارة شؤون التنظيم والإدارة، آخذا في اعتباره ما يتصل بالموضوع من ملاحظات الجمعية العامة ومقرراتها والحاجة الى تفصيل هذين الاقتراحين وشرحهما وتبريرهما بالكامل.

٣ - ويرد في الفقرات من ٦ الى ٩ من تقرير الأمين العام شرح للأهداف الاستراتيجية للإدارة، وفي الفقرات من ١٠ الى ١٥ شرح لمسؤولياتها الوظيفية. وترد في الفقرات من ١٦ الى ٣٠ من التقرير مقترحات الأمين العام بشأن هيكل إداري معدل.

---

* أعيد اصدارها لأسباب فنية.

280694 280694 94-26781

٤ - وشرح ممثل الأمين العام للجنة، ردا على أسئلتها، أن الدافع إلى إعادة تنظيم إدارته يقوم على أربعة شواغل رئيسية هي:

- إرساء المنظمة على أساس مالي سليم؛

- إنجاز نظام المعلومات الإدارية المتكامل؛

- إعادة توجيه عملية الميزنة لكفالة استجابة الميزانية لاحتياجات الدول الأعضاء وتقديمها في الموعد المناسب؛

- تحسين إدارة الموارد البشرية.

وترجو اللجنة الاستشارية أن يتم التصدي لهذه الشواغل بحيث تساعد على ضمان التنفيذ الكامل للأنشطة والأهداف المشمولة بالولاية والتي أقرتها الدول الأعضاء. وتشير اللجنة الى أن هناك شواغل أخرى لا بد من التصدي لها، بما في ذلك ضمان توفير المستوى الأمثل من خدمات المؤتمرات للدول الأعضاء بكفاءة وبصورة فعالة من حيث التكلفة وكذلك إقامة نظام فعال للمشتريات.

٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المقترحات المتعلقة بإعادة تنظيم إدارة شؤون التنظيم والإدارة أخذت في اعتبارها المقترحات السابقة للأمين العام وردود فعل للجنة الاستشارية والجمعية العامة عليها. وتأمل اللجنة في أن تسفر الترتيبات المقرر إتخاذها عن الاستقرار التنظيمي وأن تتيح للموظفين المعنيين التركيز على الاضطلاع الموضوعي بمسؤولياتهم.

٦ - وتأمل اللجنة كذلك في أن تولي العناية عند تنفيذ إعادة التنظيم هذه لضمان إسناد وظائف الرقابة المحددة في النظام المالي للأمم المتحدة اسنادا واضحا.

٧ - ويذكر الأمين العام في الفقرتين ٢٢ و ٢٣ من تقريره ما يلي:

"يكون وكيل الأمين العام، باعتباره الموظف المسؤول في النهاية، مشتركا فعليا في جميع المسؤوليات الوظيفية ويكون هو القائد الجماعي وليس مجرد رئيس للإدارة"؛

كما يذكر أن:

"مما يعزز هدف المسؤولية والمساءلة وجود ثلاثة من الأمناء العامين المساعدين الذين يتولون، بالإضافة الى مساعدة وكيل الأمين العام في مسائل صنع السياسة العامة، مسؤولية الإدارة التنفيذية في مجالات اختصاصهم".

٨ - وشرح ممثل الأمين العام للجنة ما يقصده بمفهوم "مكتب أمامي"، فهو مكتب يتعاون فيه مع الأمناء العامين المساعدين تعاونا وثيقا ويشتركون جماعيا في اتخاذ القرارات. وتوافق اللجنة الاستشارية على أنه قد يثبت أن هذا الإسلوب في الإدارة يمثل نهجا مبتكرا لإيجاد الحلول للمشكلات؛ غير أن اللجنة ترجو أن يتم الإبقاء على خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة.

٩ - ويرد في الفقرة ٥ من المرفق الثاني لتقرير الأمين العام اقتراح بالموافقة رسميا على النقل المؤقت لوظيفة الأمين العام المساعد من إدارة شؤون التنظيم والإدارة الى مكتب التفتيش والتحقيق. ونظرا إلى المناقشات الجارية الآن في اللجنة الخامسة التي قد يكون لها أثر على مستقبل مكتب التفتيش والتحقيق، توصي اللجنة الاستشارية بعدم اتخاذ أي إجراء بشأن هذا الاقتراح في الوقت الحاضر.

١٠ - وتتضمن الفقرة ٥ من المرفق الثاني أيضا اقتراحا بنقل وظيفتين من الرتبة مد - ٢ الى إدارة شؤون التنظيم والإدارة، إحداهما من إدارة الشؤون السياسية (في جنيف)، والأخرى من إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية. وتستنتج اللجنة أن كلتا الوظيفتين ستستخدم في خدمات المؤتمرات وخدمات الدعم، وستكون إحداهما وظيفة المدير ونائب الأمين العام المساعد لخدمات المؤتمرات وخدمات الدعم، وستكون الأخرى وظيفة رئيس شعبة المباني والخدمات التجارية. ولا تعترض اللجنة على هذا النقل المقترح. ولكنها تلاحظ أنه بإضافة نائب لخدمات المؤتمرات، سيصير هناك نائبان للأمين العام المساعد لخدمات المؤتمرات وخدمات الدعم، مما ينشئ ثلاثة مستويات من الإشراف الإداري في هذا المجال (ثمة مستويان من الإشراف الإداري في تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، وفي إدارة الموارد البشرية). وتشير اللجنة الى وجود بديل لهذا الترتيب يتمثل في إنشاء وظيفة الأمين العام المساعد لخدمات الدعم بدلا من وظيفتي الرتبة مد - ٢، وأن ذلك كان سيتيح تحديدا أوضح للسلطة والإدارة لكل من خدمات المؤتمرات وشعبة الدعم. وتعتزم اللجنة إبقاء هذه المسائل وغيرها من المسائل قيد الاستعراض في سياق نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

- - - - -